

المناطق المغلقة في السودان حتى عام ١٩٤٧

م. د علي رياض كويز

المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية

Closed Areas in Sudan until 1947.

Dr. Ali Riad Coeur

General Directorate of Education in Al-Qadisiyah Governorate

aliraid131987@gmail.com

ملخص البحث

سلط البحث الضوء على دور بريطانيا في عزل مناطق جنوب السودان، وتعميق المشكلة فيما يخص العلاقة بين شمال السودان وجنوبه، إذ عملت بريطانيا على إخضاع قبائل الجنوب، وتأسيس وحدات إدارية خاضعة لسيطرتها، وقد كان هدفها من ذلك خلق مجموعتين عرقيتين لكل منهما خصائص وتوجهات وتطلعات مختلفة، وتوجت بريطانيا تلك الإجراءات بإصدار قانون المناطق المغلقة عام ١٩٢٢، وبموجبه منع الشماليين من دخول أراضي الجنوب إلا بتأشيرة من السكرتير الإداري، بحجة أن أهل الشمال عرب مسلمون، في حين أن أهل الجنوب زنج أفارقة، وضرورة دفعهم نحو أفريقيا وليس نحو الشرق الأوسط أو العالم العربي، لكن سياسة الإدارة البريطانية تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأت تميل لإبقاء السودان بلداً واحداً، عندما سمحت للجنوبيين في الوحدة مع الشمال، خوفاً من تقارب قادة الحركة الوطنية السودانية مع مصر، وجاءت تلك الوحدة من خلال مشاركة الجنوبيين في مؤتمر إدارة السودان عام ١٩٤٦، ومؤتمر جوبا عام ١٩٤٧.

الكلمات المفتاحية: السودان، المقفولة، اللغة، سياسة الجنوب، مؤتمر الخريجين، المجلس الاستشاري، جوبا.

ABSIRACT

The research shed light on Britain's role in isolating the regions of southern Sudan, and deepening the problem regarding the relationship between northern and southern Sudan, as Britain worked to subjugate the tribes of the south and establish administrative units under its control. Its goal was to create two ethnic groups, each with different characteristics, orientations, and aspirations. Britain culminated in these measures by issuing the Closed Areas Law in 1922, according to which northerners were prevented from entering the lands of the South except with a visa from the administrative secretary, under the pretext that the people of the North were Muslim Arabs, while the people of the South were African Negroes, and the necessity of pushing them towards Africa and not towards the Middle East or the world. Arab, but the policy of the British administration changed after World War II,

and began to tend to keep Sudan as one country, when it allowed the southerners to unite with the north, for fear of the leaders of the Sudanese national movement rapprochement with Egypt, and that unity came through the participation of the southerners in the Sudan administration conference in 1946. And the Juba Conference in 1947.

Keywords: Sudan, Closed, Language, Southern Politics, Graduates Conference, Advisory Council, Juba.

المقدمة.

تأتي أهمية دراسة المناطق المغلقة في السودان، من كونها تتمتع بموقع جغرافي متميز، فهي رابط حقيقي بين العالم العربي الإسلامي في الشمال، وبين الهوية الأفريقية في الجنوب، فضلاً عن ذلك ما تزخر به تلك المناطق من موارد بشرية وطبيعية كبيرة ومتنوعة في باطن الأرض وظاهرها، ومن هنا نحاول أن نلقي الضوء على جذور تلك المشكلة التاريخية التي فرضت فيها بريطانيا ثقافتها اللغوية والدينية لفصلها عن بقية أجزاء السودان، بعد أن وجدت فيها مركزاً وأرضاً خصبة لتنفيذ سياستها، في محاولة لانتزاع تلك المناطق من محيطها العربي الإسلامي وربطها بالثقافات الغربية وتوظيفها لخدمة سياساتها، من خلال كسب ولاء شيوخ القبائل، وتطبيق النظام اللامركزي، وإسهام الرسائل التبشيرية في مجال التعليم والصحة، واستندت بريطانيا في إقامة المناطق المغلقة إلى التعدد الاثني واللغوي والديني، وتحويله إلى تناقضات حادة وصراع وجود على حساب التعايش الوطني، والسعي لتشكيل كيانات متناقضة ومتصارعة كونها وسيلة لأضعاف أجزاء السودان، وبالتالي فرض سياساتها عليها بما يخدم توجهاتها الاستعمارية والإقليمية في ذلك الوقت.

تضمن البحث مقدمة ومحورين وخاتمة، تناول المحور الأول بريطانيا وتأسيس المناطق المغلقة في الجنوب، ومحاولتها فرض سيطرتها على قبائل الجنوب بعد أن وجدت منها من همكة في حروبها القبلية، ومن ثم عزلها عن أراضي الشمال، في حين تطرق المحور الثاني إلى وحدة المناطق المغلقة مع الشمال بعد أن تراجعت بريطانيا عن سياستها تجاه الجنوب، نتيجة لنمو الحركات الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الواقعة تحت نير الاستعمار، وسمحت للجنوب في الوحدة مع الشمال.

المحور الأول: بريطانيا وتأسيس المناطق المغلقة في الجنوب.

كان في مقدمة أسباب السيطرة على السودان هو الحصول على العبيد والذهب، ومن هنا اعتبرت مدة الحكم العثماني المصري (١٨٢٠ — ١٨٨٥)، من أسوأ مراحل الحكم التي مرت على

السودان بصفة عامة، وجنوب السودان بصفة خاصة، لأنها كانت وبالأعلى على السودان بعد أن انتشرت فيه تجارة الرقيق^(١)، وأصبحت سمه من سمات الحكم العثماني المصري، حيث أنها هزت ذلك الكيان الاجتماعي القبلي الهادي في الجنوب، وكانت لها الآثار السلبية على نفوس الجنوبيين منذ ذلك الوقت وإلى يومنا هذا، كما كانت أحد أسباب اندلاع التمرد في وقت لاحق^(٢)، وعندما تفجرت الثورة المهدية^(٣)، في وجه الإدارة العثمانية، التف حولها جميع أبناء السودان في الشمال والجنوب، وفور سقوط الدولة المهدية أمام القوات المصرية والبريطانية عام ١٨٩٨، أنتقل مصير السودان مرة أخرى إلى أيدي الأوربيين الذين مهدوا الطريق مرة أخرى لتغلغل التجارة المسيحية إلى جنوب السودان، وكان ذلك بداية لدخول تلك المنطقة في مجال السياسة الدولية والتسابق بين دول أوروبا على الأراضي الأفريقية^(٤)، وإزاء ذلك انتقل السودان إلى الحكم الثنائي^(٥).

إلا أن الوضع في الجنوب كان مختلفاً، حيث إن وضع الجنوبيين اجتماعياً وجغرافياً وفي المواقف السياسية مختلفاً مقارنة بالذي كان في الشمال، فعندما وصل البريطانيون إلى الجنوب وجدوا القبائل منهمكة في حروبها القبلية، فمجرد الذهاب إلى هناك كان مخاطرة أحياناً، لقد واجهت الحكومة الأنجلو مصرية ثلاث مشاكل رئيسية في الجنوب، وهي صعوبة الوصول إلى المنطقة، وقلة الموظفين والمال، والمقاومة العنيفة التي أقامتها قبائل جنوب السودان ضد المتطفلين الجدد^(٦)،

وبذلك كانت قضية الأمن هي الهاجس الأول الذي شغل الإدارة البريطانية في جنوب السودان، نتيجة للاضطرابات التي كانت تنشأ في المنطقة وتؤدي إلى مشكلات سببها في أغلب الأحيان النزاع بين القبائل في الجنوب، التي لم تكن ترغب بالنظام بعد أن اعتادت على حياتها الموحشة حول المستنقعات والكهوف وبين الغابات الكثيفة، كما لم تمتد إليها يد الإصلاح وعاش بعضها على السلب والنهب، وفي ظل قانون الاحكام العرفية المفروضة على السودان بكاملها، استعملت الإدارة البريطانية ضد القبائل البدائية في الجنوب أقصى ما يمكن من العنف والصرامة حتى تتمكن من إقامة نظام إداري مستقر، وربما كانت ترى أنه لن يأتي ذلك إلا بعد إخضاع تلك القبائل^(٧)، حيث أنشأ في الجنوب عام ١٩٠٠، عدد من المراكز لتحقيق ذلك الغرض، وقد تولى أدارتها عدد من الضباط البريطانيين، ولكنهم لم يستطيعوا أن يكسبوا ثقة وولاء الأفارقة في الجنوب إلا تدريجياً، وذلك عن طريق الهدايا أو الاستعراض السلمي للقوة أحياناً، أو عن طريق التهديد أو حتى إثارة الفتن والاحقاد بين القبائل^(٨)، وهناك أسباب أخرى صعّدت من حركة الحملات البريطانية ضد القبائل الجنوبية تمثلت بالمقاومة الشعبية، ورفض دفع الضرائب التي فرضت

عليهم، وعدّ بعضهم أن ثمة علاقة بين جباة الضرائب وبين تجار الرقيق السابقين من الأوربيين، الأمر الذي دفعهم للاصطدام بالإدارة البريطانية^(٩).

ووفقاً لذلك أرسل البريطانيون أولى تلك الحملات ضد مناطق قبائل الدينكا^(١٠)، في عام ١٩٠١، وفي العام التالي أرسلت حملة أخرى لتأديب قبائل النوير^(١١)، التي لم تخضع نهائياً للإدارة البريطانية حتى عام ١٩٣٠، ثم أرسلت حملات لمديرية أعالي النيل للقضاء على القبائل المتحاربة فيها خلال المدة (١٩٣١ — ١٩٣٢)، وقد استغرق توطيد دعائم الأمن والسلام والاستقرار وسيادة القانون وقتاً طويلاً، وكان من نتائج انتشار الحروب القبلية في الجنوب بإمكانياته البشرية والمالية والاقتصادية أن توقف التقدم الاقتصادي والاجتماعي فيه، في المقابل تطورت وازدهرت الأحوال الاقتصادية والتعليمية في الشمال^(١٢)، رغم محاولات السلطات البريطانية في تلك المدة السماح للجمعيات التبشيرية بمزاولة نشاطها التبشيري من أجل أحداث نوع من تحسين أحوال السكان واكتساب ولائهم، بالإضافة إلى تنصيرهم والحاقهم بالدين المسيحي الذي قسم المديرية الجنوبية إلى مناطق نفوذ حسب المذاهب الكنسية المختلفة التي تحميها الحكومة وتساعد على بسط نفوذها^(١٣).

يمكن القول بأن الأعوام الأولى للوجود البريطاني في جنوب السودان كانت مكرسة لإخضاع القبائل الجنوبية لسيطرة الحكومة، وتأسيس وحدات إدارية في الأجزاء الخاضعة لسيطرة الحكومة في الجنوب، ورغم إن تلك المهمة الصعبة قد تحققت فعلاً، لكنها حتمت التدخل العسكري والذي بدونه كانت ستأخذ مدة طويلة لتحقيقها.

وبعد سيطرتهم على الأوضاع في الجنوب لاحظ البريطانيون أن الأوضاع فيه مختلفة تماماً عن تلك التي في الشمال، واعتبر بعض الضباط البريطانيين أن الجنوب منطقة التكهات ولا يمكن فهمه بالعقل الإنساني، وهو بمثابة لغز غير معروف ومن الأفضل تركه هكذا، واعتبروا أيضاً بأن ضم تلك المناطق الشاسعة ضمن الحدود السودانية كان نتيجة لمغامرة سياسة الاحتلال العثماني المصري التي لم تجلب أي فائدة للسودان ككل، لكنها أرهقت موارده الاقتصادية، ومن ناحية أخرى اعتبرت القبائل الجنوبية الحكومة الجديدة إحدى أحدث حكومات الغزاة الأجانب الذين يغزون مناطقها، ويجمعون الضرائب ويسلبون ويقتلون، ويوعدون بالأمن ولا يوفرونه، ويأتون ويذهبون، وعوضاً عن السلام هناك عدم استقرار، وعوضاً عن إدارة المناطق التي سيطروا عليها في الجنوب، أقاموا سلسلة من المراكز تهدف إلى فصل القبائل عن بعضها، وبالنسبة لمعظم تلك القبائل فإن الحكومة كانت عبارة عن كيان غير مفهوم يتواجد في الخرطوم أو لندن، ويتدخل في حياتهم اليومية من خلال ضباط أو بعض الموظفين أو رجال الشرطة الذين

يأتون إليهم بتعليمات، إلا إن تلك القبائل الجنوبية لم تتعاون في مقاومتها ضد سلطة البريطانيين في الجنوب كمجموعة سياسية موحدة، ولكن في الواقع كان الشغل الشاغل لكل قبيلة هو الاهتمام بأمنها أكثر من اهتمامها بأمن جنوب السودان، لذلك لم توجد بين الجنوبيين في تلك الأيام فكرة كيان جنوب السودان بمفهومها السياسي الحالي^(١٤).

ولتقوية وضع الحكومة في الجنوب نصح حكام المديريات الجنوبية الثلاث الحاكم العام ونجت (Wingate) بتأسيس جيش مستقل لجنوب السودان، بحجة أن للجيش مهمة عظيمة وخصوصاً بعد أن لاحظوا أن معظم عساكر السودان مسلمون ويوجههم الإمام إلى حفظ القرآن، وعلى ضوء ذلك طالب الحكام بتشكيل الفرقة الاستوائية^(١٥)، وعندما غادرت آخر القوات الشمالية أراضي الجنوب في السابع من كانون الأول ١٩١٧، أصبحت حامية الاستوائية الفرقة العسكرية الثابتة والوحيدة في جنوب السودان حتى عصيانها في آب عام ١٩٥٥^(١٦)، فضلاً عن ذلك أقر يوم الأحد يوم العطلة الرسمية في كل أنحاء جنوب السودان، كما تم اختيار اللغة الإنكليزية لغة رسمية في الجنوب^(١٧).

وفي الوقت الذي انتهجت فيه بريطانيا سياسات وبرامج لإقامة وحدات تعتمد في تنظيمها الإداري على العرف والتقاليد وتراث القبائل المحلية في الجنوب، بهدف تحقيق سياستها الرامية إلى فصل جنوب السودان عن شماله^(١٨)، شرعت الحكومة المركزية في الخرطوم لإقامة أسس لإدارة المناطق الجنوبية التي تم إخضاعها، إذ تضمن تقرير السيد ملنر (Milner)^(١٩)، على الرغم من أن خطة لجنته لم تكن مهامها الأساسية معالجة موضوع السودان، لكنه أشار في ذلك الصدد قائلاً "السودان مقسوم بين العرب والسود، وفي هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض، عرب السودان يتكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين، والاسلام أخذ في الانتشار في السودان حتى بين الاجناس غير العربية من أهله"^(٢٠).

وبناءً على تقرير ملنر تجاه الجنوب في عام ١٩٢٠، الذي تضمن توصية مفادها أن يعتمد على أهل الجنوب في إدارة الجنوب، وقد أراد البريطانيون بذلك الإجراء الحفاظ على جنوب السودان متخلفاً لزيادة الفوارق والخلاف بينهم وبين الشمال في جميع النواحي^(٢١)، ونتيجة لذلك شجعت الحكومة المركزية قيام محاكم السلاطين والسلطات التقليدية في المناطق التي تسيطر عليها قوات حكومية^(٢٢)، وفي الوقت الذي كان السودانيون يتطلعون فيه بشيء من الأمل للكفاح ضد بريطانيا، كانت الأخيرة ممثلة في حكومة الإدارة في السودان تختط خطأً سياسياً جديداً تجاه جنوب السودان، فلقد وصل إلى ملنر أثناء وجوده في مصر عام ١٩٢٠، ثلاث مذكرات متتالية،

وكانت الأولى في الخامس عشر من شباط ١٩٢٠، وفيها أكدت الحكومة السودانية ولأول مرة بقاء التأثير الإسلامي بعيداً عن جنوب السودان لأبعد حد ممكن، بقرار عدم استخدام الموظفين غير السود، إلا إذا دعت الضرورة القصوى لذلك، وفي الحالات القليلة التي تحتم استخدام موظفين مصريين في الجنوب فإن الإدارة تتحرى أن يكونوا من الأقباط^(٢٣)، مع جعل يوم الأحد العطلة الاسبوعية الرسمية بدلاً من يوم الجمعة كما هو الحال في المديرية الشمالية، وتقديم الدعم والتشجيع للجمعيات التبشيرية المسيحية من الإدارة، واقترحت بدلاً من ذلك إمكانية فصل الجزء الجنوبي الأسود عن الإقليم الشمالي العربي من السودان، وضمه إلى بعض أجزاء المناطق التابعة للمستعمرات البريطانية في وسط أو شرق أفريقيا^(٢٤).

ثم قدمت مذكرة ثانية للجنة في الخامس والعشرين من شباط ١٩٢٠، واقترحت بأن السياسة البريطانية في الجنوب يجب أن تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال بهدف خلق مجموعتين عرقيتين لكل منهما خصائص مختلفة وتوجهات وتطلعات مختلفة أيضاً، وفي مذكرة ثالثة وصلت اللجنة في الرابع عشر من آذار ١٩٢٠، اقترحت الحكومة أن ترسم الحدود بين الجنوب والشمال على خط يسير من الشرق إلى الغرب محاذياً لنهر البارو ونهر السوبات ثم النيل الأبيض وبحر الجبل، الأمر الذي قد يكون بداية حسنة لوضع حدود فاصلة بين الاقليمين^(٢٥).

ولم تكن المذكرات أعلاه هي البداية لظهور سياسة الجنوب، فقد استثمرت الإدارة البريطانية جميع الأوضاع لرسم تلك السياسة، وذلك ضمن سلسلة مترابطة من الأهداف لعزل الجنوب عن الشمال العربي المسلم وربطه بمشروعاتها في شرق أفريقيا، ومنح الإرساليات التبشيرية سلطات واسعة في مجالات التعليم والصحة، وعلى ذلك الأساس سعت السياسة الإدارية إلى إقصاء الموظفين المصريين وكذلك نواب الموظفين تدريجياً من الجنوب، على أن يحل بدلاً عنهم في كل مركز مفتشان بريطانيان، وأن يعين بعض السودانيون نواباً للموظفين لمساعدة البريطانيين، وأن يجلب الكتبة من أبناء الجنوب أكثر من أبناء الشمال، وتشجيع الرؤساء والسلطين على إتباع الاعراف القبلية للنظر في النزاعات المطروحة أمامهم، وفي الاجتماع الذي عقده مدراء المديرية الجنوبية عام ١٩٢١، اوصوا بإلغاء لقب المأمور، مع خضوع المسلمين الجنوبيين للسلطات القضائية للرؤساء نظراً لثقتهم في مقدرتهم على تطبيق أحكام العرف القبلي^(٢٦).

ولتقوية مفعول الاقتراحات السالفة الذكر سمحت الحكومة لحكام المديرية الجنوبية الثلاثة في عام ١٩٢١، بأن لا يحضروا الاجتماعات السنوية لحكام المديرية التسعة في الخرطوم كما جرت العادة، إلا إذا طلب منهم ذلك، ونصحهم الحاكم العام أن يعقدوا اجتماعاتهم في الجنوب، وأن يكونوا على اتصال مع نظرائهم بحكام كينيا وأوغندا، وبرر الحاكم العام قراره بأن هناك

تقسيماً طبيعياً وديموغرافياً قد برز بين المديرية التي يسهل الوصول إليها وقسم لا يسهل الوصول إليها، وكشف الحاكم العام أن قراره ذلك يتناسب تماماً مع الحدود الفاصلة بين الجنوب والشمال، وذلك لأن مديريات دنقلا وبربر والبحر الأحمر والنيل الأزرق وسنار والنيل الأبيض ترتبطها مع الخرطوم السكك الحديدية باستثناء كسلا التي تتصل بالخرطوم بسكة حديد، بينما الوصول إلى اقرب مديرية جنوبية من الخرطوم هي عبر طريق نهري وحيد وتبعد حوالي خمسة أيام على الأقل، لذلك قرر الحاكم العام أن يجتمع حكام المديرية الجنوبية وحدهم منفردين في مكان ما على جانب النهر في جنوب السودان^(٢٧).

ومنذ بداية الحكم الثنائي كانت لدى السلطات البريطانية الكثير من الأسباب للحفاظ على وضع خاص لجنوب السودان، وقد قادتها تلك الاسباب إلى تطبيق سياسات فصل الجنوب عن الشمال بكل الوسائل، إذ أصدرت الإدارة البريطانية في أيلول عام ١٩٢٢، قانون المناطق المقفلة أو الجوازات وتصاريح العمل^(٢٨)، وبمقتضى قانون المناطق المقفلة يحق للحاكم الإداري إلغاء التصريح الممنوح لأي شخص خارج المنطقة بدخول السودان من دون إبداء أي سبب، فضلاً عن ذلك خول القانون الحاكم العام أو من ينوب عنه في المراكز والأقاليم سلطة إعلان أي جزء من السودان منطقة مقفولة^(٢٩)، وقد جعلت المناطق المقفولة بموجب ذلك القانون قسمين، الأول يشمل المناطق المقفلة بشكل تام بحيث تصبح خارج نطاق اتصال السودانيين الشماليين والمصريين وغيرهم، ويحرم دخولها على الأجانب والسودانيين تحريماً تاماً، أما القسم الثاني فيشمل المناطق المقفلة العادية ويسمح بدخولها على أن يخضع من يريد ذلك لشروط وأغراض يعينها القانون، ويحدد الحاكم العام تطبيق مثل ذلك القانون أو الشروط على الاشخاص أو الفئات كلما رأى ذلك ملائماً، أما السلطات التي لها صلاحية منح التصاريح بموجب القانون فلها مطلق السلطة في منع منحها أو تجديدها عند انتهائها لأي راغب من دون ذكر السبب، كما يحق لها ومن دون إنذار سابق إلغاء أي تصاريح سبق منحها، ولذلك على حامل التصريح الملغى أو الذي رفض تجديده المبادرة خلال مدة معقولة من إبلاغه إلى تصفية أعماله والتوقف عن المتاجرة في المنطقة التي ينطبق عليها التصريح، فضلاً عن فقدان الشخص البديل الذي يطلب منه إيداعه عند طلب التصريح وقدره خمسون جنيهاً مصرياً^(٣٠).

واعترفت السلطات البريطانية بموجب قانون المناطق المقفلة المديرية الجنوبية الثلاث (الاستوائية، بحر الغزال، أعالي النيل)، وبعض المناطق من مديريات دارفور وكردفان والنيل الأزرق وكسلا، مناطق مقفولة لا يجوز الدخول إليها من قبل الأهالي الشماليين إلا بتأشيرة من السكرتير الإداري أو مدير المديرية المختص بحجة أن أهل الجنوب زنوج أفارقة، في حين أن

أهل الشمال عرب مسلمون^(٣١)، كما كان الغرض من ذلك القانون أيقاف هجرة الجنوبيين إلى الشمال، ومحو اللغة العربية واستبدالها بالإنكليزية^(٣٢)، وقد فرضت تلك القوانين رقابة صارمة على حرية التنقل بين الشمال والجنوب وخاصة في مناطق التمازج القبلي لمنع تواصلهم مع القبائل العربية، فضلاً عن منع صناعة وبيع الأزياء العربية الشمالية في الجنوب أو ارتدائها من قبل الجنوبيين، وبذلك أعلنت المديرية الجنوبية مناطق مغلقة^(٣٣).

أما الروح التي طبقت بها تلك الأحكام فقد وضحت بصورة جلية من خلال المنشور السري الذي أعده لاحقاً السكرتير الإداري في الجنوب السير هارولد ماكمايكل (Harold McMichael)^(٣٤)، في كانون الثاني عام ١٩٣٠، فقد جاء في ذلك المنشور قائلاً: "إن الهدف الذي ترمي إليه الحكومة هو تشجيع التجار الإغريق والسوريين المسيحيين بدلاً من الجلابة أي العرب المسلمين السودانيين الشماليين، وبناء عليه فينبغي أن تقلل تصاريح الدخول الممنوحة لهؤلاء باستمرار، ولكن في حكمة ودون إثارة، أما الذين يبقى على تصاريحهم من الجلابة فينبغي أن ينتقوا بحيث يكونوا ممن ليست لهم أي اهتمامات أو نشاط خارج ميدان المعاملات التجارية، وأن تكون هذه مشروعة تمارس وفق القانون، على أنه لا بد من حصر الجلابة في المدن والطرق الرئيسية"^(٣٥).

من جهة أخرى حصر قانون المناطق المقفولة علاقة الشماليين والجنوبيين في نطاق المعاملات التجارية من بيع وشراء أو أجرة واستئجار، بما أثر في العلاقات الإنسانية بين الطرفين التي تتمثل بالتزاوج الذي ضاقت فرصه مع الزمن، ولاسيما بعد إلغاء المحاكم الشرعية عام ١٩٢٤، وضعف حوافزه المتمثلة بمنع الزوج الشمالي من اصطحاب ابنائه من زوجته الجنوبية إلى الشمال، الأمر الذي يؤدي مستقبلاً إلى تعميق فرص الفصل بين الجنوب والشمال، كما أدى ذلك القانون إلى ضعف العلاقات السياسية في دواوين الحكومة بين الموظفين، إذ استغني عن الموظفين الشماليين في الجنوب بموجب منشور السكرتير الإداري السري هارولد ماكمايكل^(٣٦)، ثم انتفت الأخير إلى موضوع اللغة في جنوب السودان، فقرر زحزة اللغة العربية من مكانتها بعد أن أصبحت هي اللغة السائدة في كثير من أجزاء الجنوب، وإقامة اللغة الإنكليزية مكانها حتى تصبح هي لغة التفاهم المعتادة، وبناءً عليه فإنه يجب على كل موظف لا يتحدث اللهجة المحلية أن يستعمل اللغة الإنكليزية في مخاطبة الخدم والموظفين، بل وحتى زعماء العشائر وعامة الناس إن أمكن ذلك، فإذا لم يكن ذلك ممكناً فأن استخدام مترجماً يعين الموظف على التفاهم مع الناس أفضل من استعمال اللغة العربية حتى يحسن الموظف المعني التحدث باللهجة المحلية، بالإضافة إلى ذلك سعت الحكومة أيضاً لمقاومة استعمال الأزياء العربية في

الملبس والهندام، بل فضلت أن يبقى أهل الجنوب عراة كعادتهم البدائية، إذ استحال إغراؤهم أو حملهم على اتخاذ الأزياء الأوروبية^(٣٧).

وفي مجال التعليم استمر دعم الحكومة لقضية التعليم في الجنوب، تنفيذاً لسياستها التي كانت قد وضعتها لإدارة الجنوب، وحرصت على الإسراع بتطبيقها بعد ثورة عام ١٩٢٤ التي قادها علي عبد اللطيف^(٣٨)، خاصة فيما يتعلق باجتثاث الديانة الإسلامية والثقافة العربية في المديرية الجنوبية، وإرساء قواعد صرح ثقافي وحضاري جديد يعتمد على المسيحية واللغة الإنكليزية، فضلاً عن اقتناع الحكومة باستحالة اعتمادها على الإدارة الأهلية في الجنوب إلا في الحدود الضيقة، واضطرارها بالتالي للاعتماد على النظم الإدارية المكتتبية أو البيروقراطية التي كانت بدورها تحتم زيادة الاهتمام بالتعليم وأجهزته التي يتخرج منها الموظفون الذين يكون عليهم الاعتماد في تنفيذ سياسة الجنوب عامة، والاستغناء عن الموظفين الشماليين خاصة، وفي ذلك الصدد أشار الحاكم العام قائلاً: "إن الحكومة قد أدركت عندئذ أن التطور الاقتصادي والإداري في جنوب السودان يستدعي بل يحتم زيادة اهتمامها بالأجهزة التعليمية"^(٣٩).

وابتداءً من عام ١٩٢٥، وضعت الحكومة لأول مرة في تاريخها وفي تاريخ جنوب السودان خطة متكاملة للتعليم في ذلك الإقليم، إذ قررت الحكومة تشجيع ودعم التعليم الذي كانت تقوم به الرسائل المسيحية في الجنوب، وقرر الحاكم العام أن تصبح مسؤولية الحكومة التنظيم والإشراف على بعض خدمات الرسائل وبصفة خاصة التعليم، ولذلك الغرض منحت الحكومة مساعدات مالية للرسائل لتساعد في تأسيس برامج دراسية متقدمة لمدة عامين في مدارسها، خاصة للطلبة الذين أكملوا تعليمهم في تلك المدارس، وكانت أمنية الحكومة أن يحل الخريجون من البرامج الدراسية المتقدمة محل الإداريين الشماليين والموظفين العاملين في الجنوب، وعلى أثر ذلك ازداد عدد المدارس والطلبة^(٤٠)، وقد عبر الحاكم العام في تلك المناسبة عن أمله في أن تكون ثمرة ذلك التعاون السعيد بين جهود المبشرين وخبرتهم من ناحية، والإعانات المالية التي تقدمها لهم الحكومة من ناحية أخرى، وضع أسس متينة وخلق جو صالح يمكن ذلك الشعب الزنجي الوثني من التقدم والنهوض، وقد تمخض عن تلك الجهود إقامة نوعين من المدارس، الأول ابتدائي يكون التدريس فيه باللغات المحلية ولمدة أربعة أعوام، يتلقى فيها التلاميذ شيئاً من مبادئ العلوم بصورة مبسطة ومرتبطة ارتباطاً مباشراً بحاجات المجتمع العملية، والنوع الثاني أوسط يكون التعليم فيه باللغة الإنكليزية ويستمر لمدة أعوام يتخرج بعدها التلاميذ مدرسين أو كتبة أو أنواعاً أخرى من صغار الموظفين^(٤١). وذلك يفسر لنا طغيان سياسة الفصل الرسمية التي أتبعها بريطانيا في المديرية

الجنوبية، فالدعم المتزايد للإرساليات التبشيرية في مجال التعليم، ما هو إلا تنفيذ للسياسة التعليمية التي خططت لها الإدارة البريطانية عبر جهود القائمين عليها.

وبعد تنفيذ قانون المناطق المغلقة كسياسة متقدمة جداً في التمهيد لفصل الجنوب، قامت الإدارة البريطانية بإعادة صياغة الجنوب، من خلال فصله إدارياً عن الشمال العربي المسلم، إذ اتبعت الإدارة البريطانية في عام ١٩٢٧، سياسة تستهدف استقلال الجنوب كقومية زنجية مختلفة عن الشمال العربي، فطبقوا من أجل ذلك سياسة جنوب السودان لعام ١٩٣٠^(٤٢)، وقد صيغت تلك السياسة في شكل مذكرة سياسية من قبل السكرتير الإداري لحكومة السودان هارولد ماكمايكل في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٣٠، وموجهة إلى جميع الإداريين البريطانيين العاملين في جنوب السودان، احتوت على السياسات والإجراءات المطلوب العمل بها وتطبيقها لدى رؤساء الإدارات الحكومية، وتعتبر تلك المذكرة بمثابة وصف لما كان يجري فعلياً في الجنوب، مؤكداً فيها أن سياسة الحكومة في الجنوب تهدف إلى قيام وحدات عرقية وقبلية مستقلة يقوم تركيبها على العادات المحلية والعرف والمعتقدات القبلية^(٤٣).

ومن المبادئ الأساسية التي تضمنتها المذكرة هي فصل الجنوب عن الشمال من خلال اشاعة التمييز العنصري والديني، وترحيل الإداريين الشماليين وملئ الفراغ بالجنوبيين، فضلاً عن اعتماد اللغة الانكليزية بدلاً من اللغة العربية وخاصة وسط الطلاب والشرطة، والعمل على وضع خطة مفادها لا لتعريب جنوب السودان، وإخفاء أي مظهر عربي للجنوب والتخلص من أثره الثقافي الاسلامي، وأخيراً السيطرة على هجرة التجار من الشمال كسياسة جديدة تهدف إلى تشجيع العمال اليونانيين والسوريين المسيحيين للتجارة في الجنوب أكثر من الجلابة^(٤٤)، على أن تتقلص التصريحات الممنوحة للجلابة وتزداد التصريحات الممنوحة لليونانيين والسوريين^(٤٥)، وعلى ذلك الأساس قامت الإدارة البريطانية بتربية أطفال الجنوب تربية انفصالية، مؤسسين ذلك على وجود دولة تسمى "أزانيا"^(٤٦).

نستنتج من ذلك أن سياسة الإدارة البريطانية في الجنوب كانت مبنية على حقيقة أن شعب جنوب السودان هم أفارقة وزنوج، وضرورة دفعهم نحو أفريقيا وليس نحو الشرق الأوسط أو العالم العربي، وأن يعتمد شعب جنوب السودان على نفسه اقتصادياً وتعليمياً بغض النظر عن مصيرهم سواء انضموا لاحقاً إلى شمال السودان أو إلى شرق أفريقيا، أي أن سياسة بريطانيا كانت منصبية على تشجيع الجنوبيين كأقلية أثنوية موحدة وقوية لمقاومة موقف الأغلبية المستعربة في الشمال، وعلى الرغم من تلك الإجراءات لم تكن هناك مشاركة جنوبية حقيقية في عملية صنع القرار بالسودان في ذلك الوقت.

المحور الثاني: المناطق المغلقة والوحدة مع الشمال.

استمرت السياسة البريطانية المطبقة في جنوب السودان طوال ثلاثينيات القرن الماضي دون تغيير يذكر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥)، ونتيجة لنمو الحركات الوطنية في الدول الواقعة تحت نير الاستعمار، وكتأثير مباشر لمشاركة تلك المستعمرات كحليف مساند لدول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، بدأ قبول البريطانيين لسماع الرأي الآخر من مواطني تلك المستعمرات، وتعبيراً عن نشوء الروح الوطنية جاء رد الفعل في الشمال تجاه سياسة جنوب السودان لعام ١٩٣٠، من أعضاء مؤتمر الخريجين^(٤٧)، وذلك في شكل مذكرة تم تقديمها إلى حكومة السودان في الثالث من كانون الثاني ١٩٤٢، كان جزءاً منها يختص بجنوب السودان، طالبوا فيها بإلغاء قوانين المناطق المغلقة ووضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية، ورفع القيود عن التجارة وتنقلات السودانيين داخل السودان، مع تحسين شروط خدمة العاملين بالجنوب^(٤٨)، ووردت كذلك المطالب التي تؤكد الاتجاه العروبي الإسلامي، وتتجاهل البعد الزنجي الأفريقي، كان منها إلغاء المساعدات المالية التي تصرفها الحكومة إلى الإرساليات المسيحية، وتوحيد المناهج التعليمية في الشمال والجنوب، ولا شك أن تلك المطالب عكست خوف النخبة الشمالية ورغبتها في تقريب العلاقات بين الشمال والجنوب^(٤٩).

وأمام ذلك الموقف وجه مؤتمر الخريجين أنظاره نحو مصر للحصول على الدعم السياسي والمعنوي، لأفشل السياسة الانفصالية التي تسير عليها الإدارة البريطانية في جنوب السودان من جهة، وليؤكد للبريطانيين وحدة شعوب وادي النيل مصر والسودان من جهة أخرى، ومن هنا كان الترحيب كبيراً بزيارة رئيس الوزراء المصري علي ماهر^(٥٠)، للسودان في عام ١٩٤٠، حيث أحقق به أعضاء مؤتمر الخريجين، وقدموا إليه مذكرة تضمنت عدة مطالب كان في مقدمتها الاهتمام بالدعوة إلى الإسلام في الجنوب، وأن سكان الجنوب لم يحظوا بنصيب وافر من العمران والإصلاح على الرغم من محاولات التي يقوم جماعة التبشير المسيحي، وأن واجب مصر توجيه اهتمامها نحو الجنوب وتخصهم بنصيب من الجمعيات الخيرية والمعاهد الدينية ونشر اللغة العربية، حتى يتسنى للجزء الجنوبي أن يتماشى في ثقافته مع الجزء الشمالي^(٥١)

وزدادت شكوك الشماليين عندما ردت الحكومة على طلبهم بالمشاركة في إدارة الدولة، بعد أن أصدر الحاكم العام هيوبرت جيرفويس هادلستون (Hubert Jervoise Huddleston) قانون المجلس الاستشاري لشمال السودان في أيلول عام ١٩٤٣، وهنا ظهرت نوايا البريطانيين في تمزيق وحدة السودان، لأن ذلك المجلس لم يشمل سكان المديرية الجنوبية، وكانت سلطاته استشارية فقط، وقد وجد ذلك المجلس معارضة من مؤتمر الخريجين، لاقتصار مهامه على إدارة

المديريات الشمالية فقط، وفصله للجنوب السوداني بحجة أن أبناء الجنوب لم يكونوا مؤهلين بعد للتمثيل في ذلك المجلس^(٥٢)، وعندما أفتتح المجلس الاستشاري للشماليين في أيار عام ١٩٤٤، كانت نقطة ضعفه عدم وجود أي ممثل من الجنوب، وبالإضافة إلى ذلك منع أعضاء المجلس من مناقشة أي أمر يتعلق بالجزء الجنوبي من السودان^(٥٣)، ورداً على ما وجه للمجلس الاستشاري من نقد، وبخاصة فيما يتعلق بعدم إشراك الجنوبيين فيه، تحدث السكرتير الإداري في ذلك الصدد قائلاً: "إن الأسباب التي جعلت ذلك المجلس يقتصر على مديريات الشمال الست قامت على اعتبارات عملية وليست سياسية، وأن السودانيين الجنوبيين ولأسباب تاريخية وطبيعية لم يصلوا بعد إلى درجة من الاستنارة تمكنهم من إرسال مندوبين أكفاء لمجلس من ذلك النوع، كما أنه ليس هناك سوداني من أبناء الشمال يستطيع أن يدعي المقدرة على تمثيل أبناء الجنوب"^(٥٤). وذلك يفسر لنا إن فكرة المجلس الاستشاري لشمال السودان هدفت من ورائه بريطانيا إلى تحقيق هدفين، تمثل الأول في ارضاء طموحات السودانيين في الشمال وتحقيق تطلعاتهم الإدارية، وتمثل الثاني بدعم سياستها الرامية لفصل الجنوب.

وتبعاً لذلك أرسل الحاكم العام في الرابع من آب ١٩٤٥، مذكرة إلى المفوض السامي في القاهرة مقدماً فيها ثلاث خيارات لمستقبل الجنوب، هي دمج الجنوب مع الشمال، أو دمج مع شرق أفريقيا، أو دمج أجزاء منه مع الشمال ودمج الأجزاء الأخرى من الاستوائية مع شرق أفريقيا، لكن فكرة ضم الجنوب إلى شرق أفريقيا لم تكن مقبولة من القبائل الجنوبية، كما أن دول شرق أفريقيا لم تكن مرحباً بها، علاوة على ذلك وبرغم أن كينيا وأوغندا كانتا مستعمرتين بريطانيتين، إلا أن وضعهما الدستوري كان يختلف عن الوضع الدستوري للسودان، وهي حقيقة كانت معروفة لدى السلاطين والمتعلمين الجنوبيين، من ناحية أخرى لم تشجع سلطات شرق أفريقيا أي اتصال مع الجنوب، وذلك لأن الإداريين الإنكليز في شرق أفريقيا لم يحبذوا فكرة انضمام جنوب السودان إلى مناطقهم، وإزاء ذلك لم تهتم الحكومة السودانية بأي ضغط خارجي يشجع فكرة انضمام الجنوب إلى شرق أفريقيا، وقد رأى الشماليون تلك الفكرة مبدئياً خطوة إيجابية ما دام أنها تقترح إعادة النظر أو أبطال سياسة الجنوب لعام ١٩٣٠، وأمام ذلك الموقف أعلن المصريون بوضوح أنهم يريدون أن ينضم السودان ككل إلى مملكتهم، وبالعكس الجنوبيين الذين كانوا لا يريدون الانضمام إلى شرق أفريقيا، استمر بعض الشماليون في الضغط والمطالبة بوحدة شعب وادي النيل أي مصر والسودان^(٥٥).

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، طرأ تعديل طفيف على السياسة البريطانية تجاه السودان، وكان هناك ميل نحو إلغاء سياسة جنوب السودان لعام ١٩٣٠، وفي

غضون ذلك تزايدت مطالبة الوطنيين السودانيين بالاستقلال، إذ كان يقود تلك المطالبات في الشمال مؤتمر الخريجين العام الذي أخذ يضغط على الإدارة البريطانية للإقلاع عن فصل الجنوب، ونتيجة لذلك أكد السكرتير الإداري سير دوغلاس نيوبولد (Douglas Newbold)، على استعمال سياسة جديدة نحو الجنوب لخصها بقوله "إن السياسة المقررة لدى الحكومة هي أن تعمل على أساس الحقيقة المتمثلة في أن أهل الجنوب هم حقيقةً أفارقة وزنوج وليسوا عرباً، وواجبنا تجاههم هو أن نسرع عندهم التنمية الاقتصادية والتعليمية بأقصى ما تسمح به إمكانياتنا، وبذلك نمكنهم من النهوض على أقدامهم، ليرتبط مصيرهم مستقبلاً مع شمال السودان أو شرق أفريقيا، أو يرتبط جزئياً هنا وجزئياً هناك"^(٥٦).

والجدير بالذكر أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية استطاعت التكتلات السياسية الشمالية أن تنظم نفسها في أحزاب سياسية، كما تحولت البنية القبلية للشماليين إلى فكرة القومية الشمالية والتماسك الديني، لكن مشكلة التنوع الاجتماعي كانت واضحة جداً في الجنوب، الذي لم يكن جزءاً من حركة تطور الأحزاب السياسية في السودان، وقد كان لتلك الاختلافات تأثير سلبي واضح في مسار بناء علاقة مؤسسية بين الدولة ومجتمع الجنوب نفسه، فضلاً عن ذلك كان التطور الاجتماعي والاقتصادي في الجنوب ضئيلاً جداً، بسبب عدم وجود مؤسسات حديثة مثل المؤسسات التجارية والنقابات العمالية والتي غالباً ما تلعب دوراً فعالاً في تنمية الوعي السياسي، وفي الحقيقة يعود الفضل في قيام الوعي السياسي بالجنوب إلى المطالب الدستورية للأحزاب الشمالية، وإزاء ذلك استغل السكرتير الإداري جيمس روبرتسون واقع عدم وجود الوعي السياسي في الجنوب كجزء من حجته لإعادة النظر في تغيير سياسة الجنوب لعام ١٩٣٠، وفي مذكرة له إلى حكام الجنوب في أيار عام ١٩٤٦، شرح فيها الصعوبات التي واجهته في إيجاد نخبة سياسية تمثل وجهة نظر الجنوب قائلاً: "بالرغم من صعوبة تصور أن يلعب ممثلو الجنوب دوراً في المجلس الاستشاري الموسع، إلا أنه ليس هناك إمكانية الآن للانفصال في حالة لم يتقدم الجنوب خلال العشرين سنة المقبلة ليكون قادراً أن يقف على قدميه في الحكم الذاتي، فإنه من الضروري في حينه أن تكون هناك ترتيبات لضمان مصالح سكان الجنوب حتى يستطيعوا أن يلعبوا دوراً متساوياً، لأنه من الواضح أن الجنوب سيطلب مساعدة غير السودانيين لمدة طويلة إذا استغنى عنه الشماليون"^(٥٧).

ومهما يكن من أمر ونتيجة للمطالبات السودانية المتكررة في إدارة شؤون بلادهم، أتضح للبريطانيين أن المجلس الاستشاري للشمال لا يليق طموح السودانيين، وأهمية العدول عن تلك السياسة التي ينتهجونها، وإزاء ذلك بدأت الإدارة البريطانية تميل لإبقاء السودان بلداً واحداً، وتماشياً

مع ذلك النهج دعا السكرتير الإداري الجديد جيمس روبرتسون (James Robertson) إلى عقد مؤتمر إداري في الجنوب عام ١٩٤٦، لدراسة القنوات التي تمكن السودانيون جميعهم في الشمال والجنوب من المشاركة في إدارة بلادهم أكثر من ذي قبل، ومناقشة تمثيل الجنوبيين في الجمعية التشريعية التي كانت في طور التشكيل في ذلك الوقت^(٥٨)، وخرج المؤتمر بتوصيات تدعو إلى تحويل المجلس الاستشاري إلى جمعية تشريعية يتألف أعضاؤها من الشمال والجنوب، وإلغاء التراخيص التجارية لعام ١٩٢٨، وإتباع سياسة تعليمية واحدة في الشمال والجنوب، وإدخال مادة اللغة العربية في مدارس الجنوب، فضلاً عن تحسين طرق المواصلات بين الشمال والجنوب لسهولة التنقل بين جزئي البلد الواحد، وتشجيع تنقلات الموظفين السودانيون بين الشمال والجنوب^(٥٩). يمكن القول أن مؤتمر إدارة السودان قد مهد الطريق لإعادة ربط المناطق المغلقة في الجنوب بأراضي الشمال، بعد تدخلات بريطانية تحت ذريعة حماية الجنوبيين من استغلال الشماليين.

وبعد أن أضعفت الحرب العالمية الثانية من سيطرة بريطانيا وقوتها في العالم، فضلاً عن الضغط المصري على الأخيرة للتخلي عن السودان ليعود لمصر الذي تعتبره حقها التاريخي في حكم السودان، أصدر السكرتير الإداري جيمس روبرتسون مذكرة بتاريخ السادس عشر من كانون الثاني ١٩٤٦، مخاطباً فيها الإداريين الإنكليز في الجنوب قائلاً: "يجب أن نعمل الآن على افتراض أن السودان كما هو الحال حالياً، ومع احتمال تعديل طفيف للحدود سيبقى واحداً، وإن سياسة حكومة السودان المتعلقة بجنوب السودان تعمل على أساس أن شعب الجنوب أفارقة وسود، ولكنهم جغرافياً واقتصادياً وفي ما يتعلق بالتطور المستقبلي متحدون مع الشرق الأوسط وعرب شمال السودان، وبذلك يضمن إعدادهم عبر التطورات التعليمية والاقتصادية ليتبوأوا مواقعهم في السودان المستقبل كأنداد لرفقائهم في الشمال اجتماعياً واقتصادياً"^(٦٠).

أما فيما يختص بأسلوب وأدوات تنفيذ تلك السياسة، اعتبر السكرتير الإداري جيمس روبرتسون أن الضمان الوحيد لتنمية الجنوب حتى يتساوى مع الشمال، سيكون من خلال التطور التعليمي والاقتصادي حتى يستطيع الجنوب أن يعتمد على نفسه اجتماعياً واقتصادياً في المستقبل، وأضاف جيمس روبرتسون أنه قد حدث تغيير كبير ويمكن أن تسرع عجلة السودان^(٦١)، في الشمال بغض النظر عما تخرج عنه المفاوضات البريطانية المصرية، على أن تستمر المناقشات حول جنوب السودان، كما قدم لهم نصيحة بأن السياسة الجديدة يجب أن تتال رضى الشماليين وتبعد شكوك الموظفين الإنكليز، وأضاف جيمس روبرتسون أن الواقع أثبت فشل الاتصال بين جنوب السودان وشرق أفريقيا، ومن ناحية التعليم نصت السياسة الجديدة على أن

يتلقى الجنوبيون التعليم العالي في كلية غوردون (جامعة الخرطوم حالياً)، وأن يتم تدريس اللغة العربية في الجنوب من المرحلة المتوسطة وما بعدها، كما أوصت المذكرة بأمر أخرى مثل الفوارق في الأجور وظروف العمالة، ومحاولة الفصل في الاقتصاد بين الجنوب والشمال، وبعض الاختلافات التي ليس لها ضرورة بعدما فشلت سياسة غلق مناطق الجنوب، واختتم جيمس روبرتسون مذكرته قائلاً: "إن السرعة هي جوهر المشكلة، وليس لدينا الوقت لكي نركز على المثاليات، لكن يجب أن نركز على عمل ما هو أفضل لشعب الجنوب في مثل هذه الظروف"^(٦٢).

يمكن القول لم تكن مذكرة السكرتير الإداري جيمس روبرتسون في كانون الثاني عام ١٩٤٦، مختلفة بالنسبة للجنوبيين عن سياسة الجنوب لعام ١٩٣٠، لأن كلاهما تمت صياغتهما وتنفيذهما دون مشاركة جنوبية، كما أن العادة جرت أنه عندما تتخذ الحكومة المركزية قراراً لتغيير أو تنفيذ أي سياسة في الجنوب، فإن الأوامر تصدر وتوجه وتنفذ من قبل الإنكليز حكام مديريات الجنوب الثلاث.

ولاستطلاع وجهة نظر الجنوبيين والإداريين البريطانيين العاملين في الجنوب ممن كانوا يتهمون الحكام الإنكليز في الخرطوم بخيانة أهل الجنوب، ورداً على الرأي العام المستنير في بريطانيا بأن يرحبوا بقرار السيادة حول الجنوب حتى يتمكن أهله من الإفصاح عن أمانهم الوطنية، فضلاً عن دراسة التوصيات التي قدمت في مؤتمر إدارة السودان عام ١٩٤٦، أضافه إلى مناقشة جدوى تمثيل الجنوبيين في الجمعية التشريعية المقترحة، وكيفية اختيار أفضل الطرق لتحقيق ذلك الأمر^(٦٣)، وافق السكرتير الإداري جيمس روبرتسون على عقد مؤتمر جوبا في جنوب السودان خلال يومي (١٢ — ١٣ حزيران ١٩٤٧) برئاسة السكرتير الإداري وعضوية مديري المديريات الجنوبية، ومدير ديوان شؤون الموظفين، وسبعة عشر عضواً جنوبياً وستة أعضاء من الشمال^(٦٤).

ومن الجدير بالذكر أن أعضاء وفد الجنوب كانوا يعتبرون من طليعة الزعامة المثقفة والتقليدية آنذاك، وكانت نظرهم للحدث وموضوع بحثه جادة، وكان رأيهم باختصار هو أن توفر للجنوب الأسباب والفرص لتحضير نفسه قبل أن تشتبك يده بيد الشمال، إذ كان بحاجة ماسة إلى أعداد كبيرة من الموظفين المدربين، وإلى قدر من التقدم الاجتماعي والاقتصادي قبل أن يقدم على تقرير مصيره، وأشاروا في مداولاتهم إلى أن العلاقة بين الشمال والجنوب لم تكن ودية في الماضي، ومؤكدين الحاجة إلى الزمن ليعمل عمله في تنمية الاحترام المتبادل، وتوفير أسباب المساواة في المواطنة قبل تحقيق الوحدة الحقيقية السليمة، ومع ذلك لم يكن السكرتير الإداري

جيمس روبرتسون قد ذهب إلى الجنوب ليستقّي الجنوبيين في مصيرهم، ولكن ليخبرهم بالقرار الذي كانت الحكومة قد اتخذته بالفعل، وقد أشار في ذلك الصدد قائلاً: "اعتبر المؤتمر سبيلاً لاستكشاف قدرات الجنوبيين، وعليه يصبح ظن بعض الناس بأن الأعضاء الجنوبيين في المؤتمر قد وافقوا على السير مع الشمال خطأ فاضحاً، إذ القرار الوحيد الناجم عن المؤتمر كنت قد اتخذته وحدي" (٦٥).

ومهما يكن من أمر كان من اختصاصات مؤتمر جوبا النظر في توصيات مؤتمر إدارة السودان الخاصة بجنوب السودان، والنظر في إمكانية تمثيل السودانيين الجنوبيين في الجمعية التشريعية المقترحة، والبحث في إمكانية تضمين التشريعات المختلفة بشأن الجمعية الجديدة بضمانات تحمي مصالح الجنوبيين وتضمن لجنوب السودان مواصلة تقدمه وتطوره، فضلاً عن التوصل إلى قرار لإنشاء مجلس استشاري للجنوب للنظر في شؤونه وانتخاب أعضاء منه لتمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية، وأخيراً النظر في التوصيات الواردة في الفقرة الثالثة عشر من تقرير مؤتمر إدارة السودان (٦٦).

وكان جيمس روبرتسون قد طرح خلال مؤتمر جوبا ثلاثة خيارات لتبعية منطقة جنوب السودان، تمثل الأول في ضم الإقليم إلى أوغندا، والثاني منح الإقليم حكماً ذاتياً، والخيار الثالث أن يتوحد الإقليم مع الشمال في دولة واحدة، والأخير كانت بريطانيا تفضله، لأنه يحقق لها هدفها الاستراتيجي، وهو زرع شوكة في خاصرة السودان، وإثارة الفتنة بين أبنائه في الشمال والجنوب، وذلك بعد أن تأكد لها أن قانون المناطق المقفولة قد أتى أكله، ونجحت عملية زرع الأحقاد في مدة تطبيق ذلك القانون، حيث رسخت بريطانيا في أذهان أبناء الجنوب أن أبناء الشمال يريدون نشر الإسلام واللغة العربية في الجنوب قسراً، ولذلك لما طرحت فكرة الاتحاد مع الشمال رفضتها النخب والمتفقون من أبناء الجنوب في اليوم الأول للمؤتمر، وطالبوا بتقرير المصير، غير أن السكرتير الإداري جيمس روبرتسون مارس ضغطاً عليهم، ثم زور إرادتهم في اليوم الثاني للمؤتمر الذي تم فيه الاتحاد بين الشمال والجنوب (٦٧).

وقد تمخض عن المؤتمر رغبة السودانيين الجنوبيين في أن يتحدوا مع السودانيين الشماليين في السودان موحد (٦٨)، ووجوب تمثيل الجنوبيين في الجمعية التشريعية المقترحة على أن يكون عدد الممثلين للإقليم بأكثر من ثلاثة عشر شخصاً، كما جاء في توصية مؤتمر الإدارة، وأن ينتخب هؤلاء الممثلون من قبل مجالس المديریات وليس من قبل مجلس استشاري لجنوب السودان، كما رأى المؤتمر ضرورة تشجيع التجارة وتحسين طرق المواصلات بين الشمال والجنوب، واتخاذ الخطوات اللازمة لتوحيد السياسة التعليمية في البلاد (٦٩)، وعلى ذلك الأساس

أكد الجنوبيون في مؤتمر جوبا على مبدأ الوحدة مع الشمال والتخلي عن فكرة الانفصال، وتزامناً مع ذلك شرعت حكومة السودان البريطانية في تنفيذ توصيات مؤتمر جوبا، وخصصت مبلغ مليون جنيه من الميزانية العامة لعام ١٩٤٧، لسد النقص في إيرادات المديريات الجنوبية، وتمويل مشاريع التنمية في الجنوب، وبالرغم من انتهاج السياسة البريطانية لذلك النهج الوحدوي، إلا أن كثير من الإداريين البريطانيين في المديريات الجنوبية ظلوا يعارضون تلك السياسة ويكرسون جهودهم لترسيخ سياسة الفصل السابقة، كما ظلت البعثات التبشيرية المهيمنة على التعليم بالجنوب تبذل كل الوسائل لترسيخ الانفصال في نفوس الجنوبيين^(٧٠).

وبانتهاء مؤتمر جوبا انتهت مدة الانفصال وانطوت صفحة المناطق المغلقة، وتبعاً لذلك أصدر السكرتير الإداري مجموعة من القرارات الهامة، منها فتح الحدود بين الجنوب والشمال، وإعلان حرية الدين مما أتاح لدعاة الإسلام أن يتحركوا بحرية ويتنافسوا مع الجمعيات التبشيرية الكنسية ومع قادة الديانات التقليدية، وتوحيد المرتبات والأجور، وفي آب عام ١٩٤٧، وافق الحاكم العام على توصيات مؤتمر إدارة السودان في نطاق ضمانات حددها، توفر أسباب التطور السليم لأهل الجنوب، وبذلك انصرفت الأنظار عن النظام الفيدرالي^(٧١)، في الحكم الذي كان يتطلب نفقات باهضة، وعلى الرغم من الاعتراف العلني بتخلف الجنوب لم تشهد المنطقة تطوراً اجتماعياً أو اقتصادياً يستحق الذكر، فعندما انسحب البريطانيون منه لم يكن في الجنوب سوى مدرسة ثانوية واحدة، إلى جانب هيئة مشاريع الاستوائية^(٧٢). يمكن القول أنه بموجب قرارات مؤتمر جوبا اسدل الستار عن الماضي بشكوكه ومخاوفه، ورغبة في رؤية السودان جديد تزول فيه الفوارق والحواجز بين الشمال والجنوب.

الخاتمة:

يمكن إجمال أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:
 أولاً: لم يكن هدف بريطانيا من إصدار قانون المناطق المقفولة فصل الجنوب عن الشمال، وإنما تغذية الاتجاهات والأفكار الانفصالية لدى الجنوبيين، والعمل في الوقت نفسه على بقائه جزءاً من السودان، حتى يكون بمثابة قنبلة موقوتة تستخدم في الوقت المناسب، مستغلة أوضاع الجنوب وتنوعاته الأثنية اللغوية والقبائلية والدينية في محاولة منها لأثارة الفتن بين قبائله وتكويناته الاجتماعية في الجنوب، وفي العلاقة بين المركز والجنوب.
 ثانياً: كان الهدف الاستراتيجي غير المعلن لبريطانيا، هو بناء حاجز صد يمنع وصول المؤثرات العربية والإسلامية من شمال أفريقيا إلى وسط وعمق القارة الأفريقية.

ثالثاً: إن سياسة الحكومة البريطانية التي اتبعت لفصل الجنوب منذ عام ١٩٣٠، لاقت العديد من الصعاب سواء على مستوى الجنوب أم على مستوى السودان أم على مستوى وادي النيل، إذ عدت سياسة فصل الجنوب نوعاً من تكريس الفصل بين شقي وادي النيل، فمن جهة نجد أهالي الجنوب يواجهون العديد من الصعاب للتكيف مع الوضع الجديد الذي فرض عليهم والذي أدى إلى تخلف أوضاعهم الاقتصادية والتعليمية عن الشمال، ومن جهة أخرى نجد الحركة الوطنية ممثلة بمؤتمر الخريجين تعمل على زيادة حضورها في السودان مع توجيه الانتقادات المتتالية لسياسة الفصل بين الجنوب والشمال.

رابعاً: سعت بريطانيا لفرض سيطرتها على السودان مستغلة قضية انتشار تجارة الرقيق للتوغل في جنوب السودان، لتكوين قبول اجتماعي بسياساتها وخلق طبقة منتفعة من الوجود البريطاني هناك، بعد أن زرعت تجارة الرقيق والإرساليات التبشيرية بذور الفرقة وخلقت الكره والعداء بين أبناء الجنوب والشمال، لما كان لها من تأثير سلبي على أبناء الجنوب السوداني.

خامساً: شجعت الإدارة البريطانية النشاط التبشيري في الجنوب للقيام بمسؤوليات التعليم والصحة في محاولة منها لانتزاع الجنوب من محيطة العربي الاسلامي وربطه بالثقافات الغربية وتوظيفه من ثم لخدمة سياساتها.

سادساً: سعت بريطانيا الى تأسيس المجلس الاستشاري لشمال السودان عام ١٩٤٤، لتعميق هوة الخلاف بين الشمال والجنوب، إذ اقتصر ذلك المجلس على أبناء الشمال دون أبناء الجنوب، لكنها تراجعت عن سياساتها لغلق مناطق الجنوب بعد عقد مؤتمر جوبا في حزيران عام ١٩٤٧.

الهوامش:

- (١) جمع رق، والرُق هو العبودة، ورق فلان صار عبداً، والرُق مصدر الرقيق في كل شيء ويقال: فلان رقيق في الدين. للمزيد ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ج٥، مكتبة الهلال، (د. م، د. ت)، ص ٢٤.
- (٢) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة، ملف الجنوب، ج١، فرع البحوث العسكرية، (د. م، حزيران ٢٠٠٠)، ص ص ١٠-١١.

(٣) حركة دينية تأسست عام ١٨٨١، في جزيرة آبا على يد محمد احمد بن عبد الله الملقب بالمهدي، بعد أن أعلن انه المهدي المنتظر، وجاء لتخليص البلاد من الظلم والجهالة، وعندما جهر بدعوته وجد لها قبولاً، واستطاع أن يجمع حوله عدداً كبيراً من الأتباع عرفوا بالأنصار، وتمكن من تحقيق انتصارات باهرة على أعدائه وساعده في ذلك أوضاع مصر وخضوعها للسيطرة البريطانية عام ١٨٨٢، وتعد المهديّة أول حركة وطنية قام بها السودانيون ضد الحكم الاجنبي، وقد نجحت خلال اربعة اعوام من اقامة دولة بعد أن استولت على الخرطوم، لكن البريطانيين قضوا على الدولة المهديّة عام ١٨٩٨، إلا انها عادت مرة اخرى بوصفها حركة متعاونة مع البريطانيين بعد عام

١٩١٩ بزعامة ابن المهدي نفسه. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن - ١١٠٤/١، وثيقة رقم ١٦٧، بيروت، في ١ كانون الثاني ١٩٧٥؛ علي عطا الله محمد الدوري، الحركة المهدية وتطورها الفكري والسياسي في السودان ١٨٨١-١٨٨٥، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٦، ص ص ٥٧-٧٠. (٤) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان - خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام، ترجمة: هنري رياض، دار الجبل، (بيروت، د.ت)، ص ص ٥٤ - ٥٥.

(٥) خضع السودان لحكم بريطاني مصري مشترك بموجب اتفاقية الحكم الثنائي الموقعة في ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩، وهي اتفاقية ترمي إلى انفراد بريطانيا في السيطرة على السودان، ويعتبر اللورد كرومر المهندس الذي صاغ ذلك الاتفاق، ونص الاتفاق على أن يتمتع الحاكم العام الذي كان بريطانياً السلطة المطلقة المدنية والعسكرية على السودان. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن - ١٣٠٢/١، وثيقة رقم ١٨٩٥، في ١٣ أيار ١٩٨١؛ ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن - ١١٠٧/١، وثيقة رقم ١٩٤٤، في ١٣ تموز ١٩٨١؛ ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن - ١١٠٦/١، وثيقة رقم ١٩٦٧، في ٥ آب ١٩٨١.

(٦) جون فاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ترجمة: محمد علي جادين، ط٢، ريفي للطباعة والنشر، (جوبا، ٢٠١٦)، ص ٣٠.

(٧) صلاح حامد عبد الرحمن، السياسة البريطانية ومشكلة جنوب السودان ١٨٢٠-١٩٥٦، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٩٩١، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

(٨) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٩) صلاح حامد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(١٠) أكبر قبائل جنوب السودان، وثاني أكبر المجموعات العرقية بعد قبيلة الماساي في كينيا، تنتمي للقبائل النيلية الجنوبية التي تتحدث باللغات النيلية (تونقيانق)، ويمتازون عن غيرهم بالسمرة وطول القامة الشديد، ويعتقد أن أصل القبيلة من القبائل الإثيوبية التي هاجرت إلى السودان، ويبلغ عدد أفرادها حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وتوطن قبائل الدينكا بين ولايات شمال بحر الغزال وولاية واراب وولاية البحيرات في بحر الغزال الكبرى، كما ينتشر أفرادها في ولاية جونقلي وولاية اعالي النيل، ويعمل غالبية الدينكا بالرعي والزراعة، حيث يعتمدون على رعي قطعان الماشية في مراعي قريبة من الأنهار خلال موسم الجفاف، وفي موسم الامطار يقومون بزراعة التبغ والحبوب. للمزيد ينظر: محمد أنور، الدينكا امتداد العرق الزنجي الحامي في الدولة السودانية، مجلة افريقيا قارتنا، العدد السابع، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ١-٣؛

Francis Mading Deng, The Dinka Of The Sudan, by Rinehart and Winston, New York, 1972, pp.1-9.

(١١) تحتل قبائل النوير المرتبة الثانية من حيث عدد السكان في الجنوب، والمرتبة الخامسة بين المجموعات الأتنية بالسودان كله، حيث يصل عددها إلى حوالي مليوني نسمة، ويعيشون في إقليم المستنقعات والسدود على

جانبي بحر الجبل الأدنى وبحر الغزال الأدنى، ويعتبر رعي الماشية والزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي بالنسبة لهم، ويشكل النوير نموذجاً للقبائل البدائية أي ليس لهم زعماء، وليس لهم بنية سياسية محددة، ويعتقد أغلبهم المعتقدات الوثنية إلى جانب المسيحية، وهم من أكثر القبائل تشابهاً بقبائل الدينكا في التكوين الجسمي والثقافي. للمزيد ينظر: محمد الأمين بن عودة، النظام الفيدرالي وإدارة التنوع الاثني دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١١، ص ٣٤.

(١٢) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص ٥٦-٥٧.

(١٣) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة، المصدر السابق، ص ١١.

(١٤) جون قاي يوه، المصدر السابق، ص ٣٧ - ٣٨.

(١٥) قوة عسكرية شكلها البريطانيون من أبناء الجنوب تحت اسم القوات الاستوائية في عام ١٩١٧، على أن يكون ضباطها من الإنكليز وولائها للدين المسيحي، وكان البريطانيون يرون في تشكيل الجيش الجنوبي دواءً ناجعاً مضموناً ضد أي ثورة وطنية قد تحدث في السودان، كما كانوا يعلمون تماماً عمق التأصل الروحي الديني لدى السودانيون، وما ينتج عن ذلك التأصل الديني من مقاومة الغزاة، وإلى جانب ذلك كان الإنكليز يشكون في ولاء الجيش السوداني الوطني في حفظ الأمن والنظام، وأصبحت الفرقة جاهزة عسكرياً من حيث التدريب والتأهيل في عام ١٩١٨، وقد حرص الحاكم العام "ونجت" أن يبني التشكيل العقائدي لفرقة الاستوائية على أسس دينية مسيحية، وأن تقام فيها الشعائر المسيحية باللغة المحلية، وأن تصدر الأوامر للفرقة باللغة الإنكليزية. للمزيد ينظر: أحمد أبو سعدة، جنوب السودان وآفاق المستقبل، ط١، مكتبة مديبولي، (القاهرة، ٢٠١١)، ص ٢٢؛ عبد الرحمن الفكي، تاريخ قوة دفاع السودان، ط١، مطبعة باخوس وشرتوني، (بيروت، ١٩٧١)، ص ٦٧.

(١٦) تمرد مسلح قام به جنود الفرقة الاستوائية في مدينة توريت بالضفة الشرقية للنيل في آب عام ١٩٥٥، وهي الفرقة نفسها التي أنشأها البريطانيون عام ١٩١٠، وانضم إلى هذا التمرد بعض أفراد الشرطة والجنود الجنوبيون والأهالي والموظفون، ولم يسلم من أذى المتمردين سوى البريطانيون ورجال الإرساليات والتجار اليونانيين، وذهب ضحية هذا التمرد عدد كبير من أبناء السودان، وصل عددهم ما يقارب الـ (٤٠٠) شخصاً. للمزيد ينظر: د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١/١٤٢/٢٠٥١، عنوان الملف "بدايات النشاط السياسي لأبناء الجنوب"، في ١٦ حزيران ١٩٩٨، ص ٢٠١؛ ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن - ١/١١٠٥، وثيقة رقم ١٩٦٧، بيروت، في ٥ اب ١٩٨١.

(١٧) جون قاي يوه، المصدر السابق، ص ٣٨ - ٣٩.

(١٨) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١/٢٩٩/٤١٣٣، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام من عام ١٩٤٧-١٩٩٧"، نيسان ١٩٩٧، ص ٢.

(١٩) ولد في ألمانيا عام ١٨٥٤، عمل في الصحافة، ثم عين سكرتيراً لوزير الخزانة جورج كوشر عام ١٨٨٧، وخلال الأعوام (١٨٨٩-١٨٩٢) عمل مع اللورد كرومر وكيلاً لوزارة المالية في مصر، ألف كتاب (انكلترا في مصر)، وفي عام ١٨٩٧، عين حاكماً لمستعمرة الكاب ومدنوباً سامياً لبريطانيا في جنوب أفريقيا، وخلال الحرب العالمية الأولى ترأس لجان عدة، وأصبح عضواً في وزارة الحرب عام ١٩١٦، ثم عين وزيراً للمستعمرات البريطانية في عام ١٩١٨، وعند نشوب ثورة عام ١٩١٩ في مصر، اختير لرئاسة اللجنة التي أرسلتها بريطانيا لمصر، وقدم استقالته عام ١٩٢١، وتوفي في الثالث من أيار ١٩٢٥. للمزيد ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 15, U.S.A, 1974, pp.422-423.

(٢٠) راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، ج ١، المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٥٢)، ص ١٢٢.

(٢١) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة، المصدر السابق، ص ١٢.

(٢٢) جون قاي يوه، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٢٣) هم أتباع الكنيسة الأرثوذكسية المصرية، يعود أصلهم إلى فجر المسيحية حين كانت مصر تابعة للإمبراطورية الرومانية ثم البيزنطية، ينحدرون من الجنس القوقازي احد المجموعات التي تتشكل منها الشعوب الأفريقية الحالية، يتركز معظمهم في مصر والسودان وبعض دول المهجر. للمزيد ينظر: خالد محي الدين، المسألة الطائفية في مصر، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٨٠)، ص ٢٥٠؛ سميرة بحر، الأقباط في الحياة السياسية المصرية، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، ١٩٧٩)، ص ص ٤-٧.

(٢٤) لمياء مالك عبد الكريم الشمري، أثر السياسة البريطانية في مشكلة جنوب السودان ١٨٨١-١٩٣٦، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ١٦٤.

(٢٥) مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان، دراسة للتطور الدستوري والسياسي ١٨٩٩ - ١٩٥٦، دار النهار للنشر، (بيروت، ١٩٧١)، ص ٦٩؛ جون قاي يوه، المصدر السابق، ص ٤٠.

(٢٦) خليفة خوجلي خليفه، المثقفون السودانيون والطائفية، منشورات دار علاء الدين، (دمشق، ١٩١٩)، ص ٣٧؛ لمياء مالك عبد الكريم الشمري، المصدر السابق، ص ص ١٦٥ - ١٦٦.

(٢٧) مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها واثر السياسة البريطانية في تكوينها، ط ١، الدار السودانية، (الخرطوم، ١٩٧٠)، ص ص ٤٠ - ٤١؛ جون قاي يوه، المصدر السابق، ص ص ٤٠ - ٤١.

(٢٨) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ٤١٣٣/٢٩٩/١، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام ١٩٤٧-١٩٩٧"، نيسان ١٩٩٧ ص ٢؛ ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن - ١/ ١١٠٦، وثيقة رقم ١٩٦٧، بيروت، في ٥ اب ١٩٨١.

(٢٩) مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان، ص ٤٢.

- (٣٠) لمياء مالك عبد الكريم الشمري، المصدر السابق، ص ١٨٢.
- (٣١) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١/٢٩٩/٤١٣٣، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام ١٩٤٧-١٩٩٧"، نيسان ١٩٩٧ ص ٢.
- (٣٢) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١/١١٣/١٤٢٥، عنوان الملف "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧، ص ١٥.
- (٣٣) فيصل عبد الرحمن علي طه، مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي ١٨٩٩-١٩٨٦، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، (ام درمان، ٢٠١٢)، ص ١٢.
- (٣٤) إداري بريطاني ولد عام ١٨٨٢، تخرج من كلية كمبردج والتحق بالخدمة المدنية البريطانية، وعمل في السودان أبان الحكم الثنائي، إذ عمل في كردفان عام ١٩١٢، ثم عمل إدارياً في النيل الأزرق خلال المدة (١٩١٢ - ١٩١٣)، بعدها عين كبير المفتشين في الخرطوم خلال المدة (١٩١٣ - ١٩١٥)، ثم أصبح المسؤول السياسي لخفر سواحل البحر الأحمر عام ١٩١٥، والمسؤول السياسي لحملة دارفور العسكرية عام ١٩١٦ ثم أصبح نائباً لمدير مديرية دارفور خلال عامي (١٩١٧ - ١٩١٨)، ووصل إلى قمة السلك الإداري عندما شغل منصب السكرتير الإداري في السودان، توفي في عام ١٩٦٢. للمزيد ينظر: هارولد ماكمايكل، تاريخ السودان، ترجمة: محمود صالح عثمان صالح، ط ١، مركز عبد الكريم الميرغني الثقافي للنشر، (الخرطوم، ١٩٨٤)، ص ٢١٥؛ الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩ - ١٩٤٥، ترجمة: سوسن فيصل السامر وآخرون، ط ١، مطبعة دار الحرية، (بغداد، ١٩٩٢)، ص ١٧٣.
- (٣٥) مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان، ص ص ٤٣ - ٤٤.
- (٣٦) لمياء مالك عبد الكريم الشمري، المصدر السابق، ص ١٨٣.
- (٣٧) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر (١٩٥٣-٢٠٠٩) دراسة تاريخية وثائقية، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠١١)، ص ٨٤؛ مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان، ص ص ٤٦ - ٤٨.
- (٣٨) ضابط سوداني من دعاة وحدة وادي النيل، ولد بوادي حلفا عام ١٨٩٢، تخرج من المدرسة الحربية عام ١٩١٤ برتبة ملازم ثانٍ، تزعم جمعية اللواء الأبيض وقاد ثورة عام ١٩٢٤ في السودان، توفي ودفن في مقبرة الشهداء بالغايفر في مصر عام ١٩٥٢. للمزيد ينظر: محمد شفيق غريال، الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، (القاهرة، ١٩٧٠)، ص ١٢٣١؛
- (٣٩) مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان، ص ٥٦.
- (٤٠) جون قاي يوه، المصدر السابق، ص ص ٤١ - ٤٢.
- (٤١) مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان، ص ص ٥٧ - ٥٨.

(٤٢) علي عباس حبيب، الفدرالية والانفصالية في أفريقيا "دراسات تحليلية عن أرتيريا - جنوب السودان - بيافرا"، ط١، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩٩)، ص ٢٣٢.

(٤٣) اسماعيل حميد محمد، الحرب الأهلية في السودان ١٩٥٥ - ١٩٧٢، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٨، ص ٣٨؛ فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣، ط٤، (د. م، ٢٠٢٠)، ص ٣٠٩.

(٤٤) تعبير يرمز به إلى الشماليين من السودانيين الذين يتاجرون بالرقيق في الجنوب وغرب السودان، فضلاً عن المصريين والاجانب من التشاديين وقبائل غرب أفريقيا، والمغاربة الذين يسافرون لجلب البضائع من الحجاز وبلاد فارس والدول المجاورة للسودان، وهو تعبير استخدمه اهل الجنوب ليرمز الى الشماليين من السودانيين. للمزيد ينظر: فتح الرحمن الأمين احمد، حركة الجلابة وأثرها في الحياة السودانية في القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، ١٩٧٢، ص ٧١؛ صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على سياسة السودان الخارجية، ط١، دار الطيبة والحقيقة المغيبة، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص ٢٥ - ٢٦.

(٤٥) جون قاي يوه، المصدر السابق، ص ٤٤؛ لمياء مالك عبد الكريم الشمري، المصدر السابق، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(٤٦) يدعي الجنوبيين بأنهم ينتمون أصلاً إلى حضارة سميت بحضارة أزانيا وهي تقع في الجنوب حسب اعتقادهم، وكانت قائمة منذ أربعمئة عام في القرن الخامس عشر الميلادي، وأنها كانت تضم جنوب السودان وأوغندا والكونغو ولا تمتد شمالاً لتتصل بحضارات السودان القديمة كحضارة مروى، والأزانيون كانوا حضراً وليس من سكان البوادي، امتهنوا الزراعة وأجادوها في عصر لم يزرع غيرهم فيه مساحات شاسعة كالتي زرعوها، فقد وصلت مساحاتهم المزروعة إلى ثمانية آلاف فدان. للمزيد ينظر: علي عباس حبيب، المصدر السابق، ص ٢٢٦ - ٢٣٣.

(٤٧) تجمع تأسس عام ١٩٣٨، كان يهدف إلى مناقشة مشاكل الخريجين كطبقة، ومشاكلهم كمواطنين وتحول المؤتمر في مرحلة لاحقة الى قوة مجتمعية، تحاول سحب البساط من الهيمنة الطائفية المنتشرة في الوسط السياسي السوداني، وشكل المؤتمر الواجهة الأولى لدخول الوطنيين السودانيين في العمل السياسي، وكان المدخل لقيام الأحزاب السودانية لاحقاً. للمزيد ينظر: خالد حسين عثمان، مؤتمر الخريجين ونشأة الأحزاب السياسية، مجلة كتابات سودانية، مركز الدراسات السودانية، العدد ٥، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٤٣؛ خالد حسين عثمان الكد، الأفندية ومفاهيم القومية في السودان، ترجمة: محمد عثمان مكي العجيل، ط١، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، (أم درمان، ٢٠١١)، ص ١٩١.

(٤٨) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١١٣/١/١٤٢٥، عنوان الملف "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧، ص ١٥؛ اسماعيل حميد محمد، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٤٩) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١/٢٩٩/٤١٣٣، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام من عام ١٩٤٧-١٩٩٧"، نيسان ١٩٩٧، ص٢؛ جون قاي يوه، المصدر السابق، ص٤٦.

(٥٠) ولد في القاهرة عام ١٨٨٢، وفيها تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي، وتخرج من مدرسة الحقوق عام ١٩٠٥، وكان قد حصل على درجة الدكتوراه في القانون من فرنسا، وعمل بالمحاماة وعين قاضياً بمحكمة مصر، وتولى إدارة مدرسة الحقوق عام ١٩٢٣، فوزيراً للمعارف والمالية، وتسلم رئاسة الديوان الملكي مرتين، وشغل رئاسة الوزراء أربع مرات كان أولها عام ١٩٣٦، وآخرها في تموز ١٩٥٢، وانتخب عضواً للجنة مشروع الدستور عام ١٩٥٣، ثم رئيساً لها، وقد امتاز بالذكاء والدهاء والحنكة السياسية، توفي في جنيف عام ١٩٦٠. للمزيد ينظر: ميسون فياض نرب العبادي، علي ماهر ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية - أبن رشد، ٢٠٠٥؛ يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، مركز الدراسات والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، ١٩٧٥)، ص٣٨٠.

(٥١) صلاح حامد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ص٣٤٢-٣٤٣.

(٥٢) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١/٢٩٩/٤١٣٣، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام من عام ١٩٤٧-١٩٩٧"، نيسان ١٩٩٧، ص٢؛ لمياء مالك عبد الكريم الشمري، المصدر السابق، ص ص١٦٤-١٦٥.

(٥٣) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن - ١/١١٠٦، وثيقة رقم ١٩٦٧، بيروت، في ٥ اب ١٩٨١؛ جون قاي يوه، المصدر السابق، ص٤٦.

(٥٤) محمد عمر بشبر، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ - ١٩٦٩، ترجمة: هنري رياض وآخرون، الدار السودانية للكتب، (الخرطوم، ١٩٨٠)، ص٢١٨.

(٥٥) عبد القادر اسماعيل السيد الشرييني، مشكلة جنوب السودان، ط١، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ٢٠١٠)، ص٧٠؛ جون قاي يوه، المصدر السابق، ص ص٤٧ - ٤٨.

(٥٦) أبيل أليير، جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة: بشير محمد سعيد، ط١، شركة ميدلايت المحدودة، (لندن، ١٩٩٢)، ص ص١٨-١٩؛ مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان، ص٦٥.

(٥٧) جون قاي يوه، المصدر السابق، ص٤٨.

(٥٨) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١/٢٩٩/٤١٣٣، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام من عام ١٩٤٧-١٩٩٧"، نيسان ١٩٩٧، ص٣.

(٥٩) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة، المصدر السابق، ص١٤.

(60) Minutes of Juba Conference of 1947 On The Unification Of The Southern Sudan and The Northern Sudan, Juba, 12 - 13 June 1947, p.3.

- (٦١) مصطلح يقصد به استبدال كافة الموظفين البريطانيين والمصريين العاملين في السودان بموظفين سودانيين. للمزيد ينظر: غالب حامد النجم، تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٢٤ - ١٩٥٦، مكتبة التحرير، (بيروت، ١٩٨١)، ص ١٩٧.
- (٦٢) جون قاي يوه، المصدر السابق، ص ص ٥١ - ٥٢.
- (٦٣) عبد اللطيف كريم الزبيدي، مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥، ص ص ١٦٧ - ١٧٠؛ أبيل أثير، المصدر السابق، ص ٢٠؛ فيصل عبد الرحمن علي طه، المصدر السابق، ص ٣١١.
- (٦٤) شارك في المؤتمر بالإضافة إلى جيمس روبرتسون، مارود مدير الاستوائية، وكنجدن مدير أعالي النيل، وأوين نائب مدير بحر الغزال، وكان من بين أعضاء وفد الجنوب كلمنت أمبورو، وفيلمن ماجوك، وحسن فرتاك، وجيمس طمبيرة، وشير ريجان، ولوليك لادو، وبوث ديو، وسرسيو إيرو، أما أعضاء وفد الشمال فضم محمد صالح الشنقيطي، وإبراهيم بدري، وحسن أحمد عثمان، وسرور رملي، وحبيب عبد الله. للمزيد ينظر: د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١/٢٩٩/٤١٣٣، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام من عام ١٩٤٧-١٩٩٧"، نيسان ١٩٩٧، ص ٣؛ فيصل عبد الرحمن علي طه، السودان على مشارف الاستقلال الثاني ١٩٥٤ - ١٩٥٦، ط ٣، (الخرطوم، ٢٠٢٠)، ص ٩٦؛

Minutes of Juba Conference of 1947 On The Unification Of The Southern Sudan and The Northern Sudan, Juba, 12 - 13 June 1947, p.4.

- (٦٥) أبيل أثير، المصدر السابق، ص ص ٢٠ - ٢١.
- (٦٦) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١/١١٣/١٤٢٥، عنوان الملف "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧، ص ١٦؛ مدثر عبد الرحيم، المصدر السابق، ص ص ٦٩-٧٠.
- (٦٧) وقيع الله حمودة شطة، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل، مجلة قراءات أفريقية، العدد السادس، الرياض، ٢٠١٠، ص ٥٩.
- (٦٨) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١/٢٩٩/٤١٣٣، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام من عام ١٩٤٧-١٩٩٧"، نيسان ١٩٩٧، ص ٣.
- (٦٩) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١/١١٣/١٤٢٥، عنوان الملف "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧، ص ١٦؛ مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان، ص ص ٧٠ - ٧١؛
- Minutes of Juba Conference of 1947 On The Unification Of The Southern Sudan and The Northern Sudan, Juba, 12 - 13 June 1947, p.7.

(70) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ٤١٣٣/٢٩٩/١، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام من عام ١٩٤٧ - ١٩٩٧، نيسان ١٩٩٧، ص ٣.

(٧١) نظام سياسي من شأنه قيام اتحاد مركزي بين دولتين أو مجموعة من الدول والدويلات بحيث لا تكون الشخصية الدولية إلا للحكومة المركزية مع احتفاظ كل وحدة من الوحدات المكونة للاتحاد ببعض الاستقلال الداخلي، بينما تفقد كل منها مقومات سيادتها الخارجية التي تنفرد بها الحكومة الاتحادية كعقد الاتفاقات والمعاهدات أو التمثيل الدبلوماسي، ويكون على رأس هذا الاتحاد الفيدرالي رئيس واحد للدولة هو الذي يمثلها في المحيط الدولي. للمزيد ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص ٨٩٦. (٧٢) أبيل أثير، المصدر السابق، ص ٢١.

المصادر:

أولاً: الوثائق.

(١) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١٤٢٥/١١٣/١، عنوان الملف "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧.

(٢) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ٢٠٥١/١٤٢/١، عنوان الملف "بدايات النشاط السياسي لأبناء الجنوب"، في ١٦ حزيران ١٩٩٨.

(٣) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ٤١٣٣/٢٩٩/١، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام من عام ١٩٤٧-١٩٩٧"، نيسان ١٩٩٧.

(٤) القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة، ملف الجنوب، ج ١، فرع البحوث العسكرية، (د. م، حزيران ٢٠٠٠).

(٥) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن - ١١٠٤/١، وثيقة رقم ١٦٧، بيروت، في ١ كانون الثاني ١٩٧٥.

(٦) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن - ١١٠٦/١، وثيقة رقم ١٩٦٧، في ٥ آب ١٩٨١.

(٧) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن - ١١٠٥/١، وثيقة رقم ١٩٦٧، بيروت، في ٥ اب ١٩٨١.

(٨) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن - ١١٠٧/١، وثيقة رقم ١٩٤٤، في ١٣ تموز ١٩٨١.

(٩) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن - ١٣٠٢/١، وثيقة رقم ١٨٩٥، في ١٣ أيار ١٩٨١.

ثانياً: الوثائق الانكليزية.

(1) Minutes of Juba Conference of 1947 On The Unification Of The Southern Sudan and The Northern Sudan, Juba, 12 - 13 June 1947

ثالثاً: المصادر العربية والمعربة.

- (١) أبيل أثير، جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة: بشير محمد سعيد، ط١، شركة ميدلايت المحدودة، (لندن، ١٩٩٢).
- (٢) أحمد أبو سعدة، جنوب السودان وآفاق المستقبل، ط١، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ٢٠١١).
- (٣) احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٦٨).
- (٤) الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩ - ١٩٤٥، ترجمة: سوسن فيصل السامر وآخرون، ط١، مطبعة دار الحرية، (بغداد، ١٩٩٢).
- (٥) جون فاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ترجمة: محمد علي جادين، ط٢، ريفيقي للطباعة والنشر، (جوبا، ٢٠١٦).
- (٦) خالد محي الدين، المسألة الطائفية في مصر، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٨٠).
- (٧) خليفه خوجلي خليفه، المتقفون السودانيون والطائفية، منشورات دار علاء الدين، (دمشق، ١٩١٩).
- (٨) راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، ج١، المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٥٢).
- (٩) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر (١٩٥٣-٢٠٠٩) دراسة تاريخية ووثائقية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠١١).
- (١٠) سميرة بحر، الأقباط في الحياة السياسية المصرية، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، ١٩٧٩).
- (١١) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على سياسة السودان الخارجية، ط١، دار الطيبة والحقيقة المغيبة، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠.
- (١٢) عبد الرحمن الفكي، تاريخ قوة دفاع السودان، ط١، مطبعة باخوس وشرتوني، (بيروت، ١٩٧١).
- (١٣) عبد القادر اسماعيل السيد الشرييني، مشكلة جنوب السودان، ط١، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ٢٠١٠).
- (١٤) علي عباس حبيب، الفدرالية والانفصالية في أفريقيا "دراسات تحليلية عن أرتيريا - جنوب السودان - بيافرا"، ط١، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩٩).
- (١٥) فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٣، ط٤، (د. م، ٢٠٢٠).
- (١٦) فيصل عبد الرحمن علي طه، السودان على مشارف الاستقلال الثاني ١٩٥٤ - ١٩٥٦، ط٣، (الخرطوم، ٢٠٢٠).
- (١٧) فيصل عبد الرحمن علي طه، مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي ١٨٩٩ - ١٩٨٦، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، (ام درمان، ٢٠١٢).
- (١٨) محمد أنور، الدينكا امتداد العرق الزنجي الحامي في الدولة السودانية، مجلة افريقيا قارتنا، العدد السابع، القاهرة، ٢٠١٣.
- (١٩) محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، (القاهرة، ١٩٧٠).

- (٢٠) محمد عمر بشبر، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ - ١٩٦٩، ترجمة: هنري رياض وآخرون، الدار السودانية للكتب، (الخرطوم، ١٩٨٠).
- (٢١) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان - خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام، ترجمة: هنري رياض، دار الجيل، (بيروت، د.ت).
- (٢٢) مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان، دراسة للتطور الدستوري والسياسي ١٨٩٩ - ١٩٥٦، دار النهار للنشر، (بيروت، ١٩٧١).
- (٢٣) مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها واثر السياسة البريطانية في تكوينها، ط١، الدار السودانية، (الخرطوم، ١٩٧٠).
- (٢٤) هارولد ماكمايكل، تاريخ السودان، ترجمة: محمود صالح عثمان صالح، ط١، مركز عبد الكريم الميرغني الثقافي للنشر، (الخرطوم، ١٩٨٤).
- (٢٥) يونان لبيب، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣، مركز الدراسات والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، ١٩٧٥).

رابعاً: الرسائل والاطاريح.

- (١) اسماعيل حميد محمد، الحرب الأهلية في السودان ١٩٥٥ - ١٩٧٢، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٨.
- (٢) صلاح حامد عبد الرحمن، السياسة البريطانية ومشكلة جنوب السودان ١٨٢٠ - ١٩٥٦، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٩٩١.
- (٣) عبد اللطيف كريم الزبيدي، مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥.
- (٤) علي عطا الله محمد الدوري، الحركة المهدية وتطورها الفكري والسياسي في السودان ١٨٨١ - ١٨٨٥، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٦.
- (٥) لمياء مالك عبد الكريم الشمري، أثر السياسة البريطانية في مشكلة جنوب السودان ١٨٨١ - ١٩٣٦، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠١٦.
- (٦) محمد الأمين بن عودة، النظام الفيدرالي وإدارة التنوع الاثني دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١١.
- (٧) ميسون فياض نرب العبادي، علي ماهر ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية - أبين رشد، ٢٠٠٥.

خامساً: المصادر الانكليزية.

(1) Francis Mading Deng, The Dinka Of The Sudan, by Rinehart and Winston, New York, 1972.

(2) The New Encyclopedia Britannica, Vol. 15, U.S.A, 1974.

References.

Firstly: Documents.

- (1) Miscellaneous, File No. 1/113/1425, file title “South Sudan and the Constitutional Conference”, June 1987.
- (2) Miscellaneous, File No. 1/142/2051, file title “The Beginnings of Political Activity for the People of the South,” dated June 16, 1998.
- (3) Miscellaneous, file number 1/299/4133, file title “Monitoring of Peace Initiatives from 1947-1997,” April 1997.
- (4) General Command of the People's Armed Forces, South File, Part 1, Military Research Branch, Dr. M., June 2000.
- (5) Arab World File, Arab Document House, SN 1/1104, Document No. 167, Beirut, January 1, 1975.
- (6) Arab World File, Arab Document House, SN-1/1106, Document No. 1967, August 5, 1981.
- (7) Arab World File, Arab Document House, SN-1/1105, Document No. 1967, Beirut, August 5, 1981.
- (8) Arab World File, Arab Document House, SN-1/1107, Document No. 1944, July 13, 1981.
- (9) Arab World File, Arab Document House, SN-1/1302, Document No. 1895, May 13, 1981.

Second: English Documents.

- (1) Minutes of Juba Conference of 1947 On The Unification Of The Southern Sudan and The Northern Sudan, Juba, 12 – 13 June 1947.

Third: Arabic and Arabized References.

- (1) Abel Alier, South Sudan's Persistence in Breaking Covenants and Covenants, translated by: Bashir Muhammad Saeed, 1st edition, Midlight Company Limited, (London, 1992).
- (2) Ahmed Abu Saada, South Sudan and Future Prospects, 1st edition, Madbouly Library, (Cairo, 2011).
- (3) Ahmed Atiya Allah, The Political Dictionary, 3rd edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, (Cairo, 1968).
- (4) Alan Palmer, Encyclopedia of Modern History 1789 - 1945, translated by: Sawsan Faisal Al-Samer and others, 1st edition, Dar Al-Hurriya Press, (Baghdad, 1992).
- (5) John Gai Yeoh, History of Political Thought in South Sudan, translated by: Muhammad Ali Jadin, 2nd edition, Rafiqi Printing and Publishing, (Juba, 2016).
- (6) Khaled Mohieddin, The Sectarian Issue in Egypt, Dar Al-Tali'ah, (Beirut, 1980).
- (7) Khalifa Khojali Khalifa, Sudanese Intellectuals and Sectarianism, Dar Aladdin Publications, (Damascus, 1919).
- (8) Rashid Al-Barawy, Collection of Political Documents, Part 1, International Center for Egypt, Sudan and the Suez Canal, Egyptian Nahda Library, (Cairo, 1952).
- (9) Sarhan Ghulam Hussein Al-Abbasi, Political Developments in Contemporary Sudan (1953-2009), a historical and documentary study, 1st edition, Center for Arab Unity Studies, (Beirut, 2011).
- (10) Samira Bahr, The Copts in Egyptian Political Life, Anglo-Egyptian Library, (Cairo, 1979).

- (11) Salah al-Din Abd al-Rahman al-Duma, The Impact of the Darfur Problem on Sudan's Foreign Policy, 1st edition, Dar al-Taybah wa al-Haqiqah al-Habīqah, Center for Regional Studies, University of Mosul, 2000.
- (12) Abdul Rahman Al-Faki, History of the Sudan Defense Force, 1st edition, Bacchus and Shartouni Press, (Beirut, 1971).
- (13) Abdel Qader Ismail Al-Sayyid Al-Sherbini, The Problem of South Sudan, 1st edition, Madbouly Library, (Cairo, 2010).
- (14) Ali Abbas Habib, Federalism and Separatism in Africa, "Analytical Studies on Eritrea - South and Sudan - Biafra", 1st edition, Madbouly Library, (Cairo, 1999).
- (15) Faisal Abdel Rahman Ali Taha, The Sudanese Political Movement and the Egyptian-British Conflict over Sudan 1936-1953, 4th edition, (D.M., 2020).
- (16) Faisal Abdel Rahman Ali Taha, Sudan on the Verge of Second Independence 1954-1956, 3rd edition, (Khartoum, 2020).
- (17) Faisal Abdul Rahman Ali Taha, The Question of South Sudan in a Historical Context 1899-1986, Abdul Karim Mirghani Cultural Center, (Omdurman, 2012).
- (18) Muhammad Anwar, The Dinka, the extension of the Negro Hami race in the Sudanese state, Africa Our Continent magazine, issue seven, Cairo, 2013.
- (19) Muhammad Shafiq Ghorbal, The Easy Arabic Encyclopedia, Dar Al-Shaab and the Franklin Printing and Publishing Foundation, (Cairo, 1970).
- (20) Muhammad Omar Bishbar, History of the National Movement in Sudan 1900-1969, translated by: Henry Riad and others, Sudanese House of Books, (Khartoum, 1980).
- (21) Muhammad Omar Bashir, The Problem of South Sudan - Background to the Conflict and from Internal War to Peace, translated by: Henry Riad, Dar Al-Jeel, (Beirut, W. D).
- (22) Mudathir Abdel Rahim, Imperialism and Nationalism in Sudan, a Study of Constitutional and Political Development 1899-1956, Dar Al-Nahar Publishing, (Beirut, 1971).
- (23) Mudathir Abdel Rahim, The Problem of South Sudan, Its Nature and Development, and the Impact of British Policy on its Formation, 1st edition, Sudanese House, (Khartoum, 1970).
- (24) Harold MacMichael, History of Sudan, translated by: Mahmoud Saleh Othman Saleh, 1st edition, Abdul Karim Al-Mirghani Cultural Publishing Center, (Khartoum, 1984).

Fourth: Theses and dissertations.

- (1) Ismail Hamid Muhammad, The Civil War in Sudan 1955-1972, doctoral thesis, College of Education, Samarra University, 2018.
- (2) Salah Hamid Abdel Rahman, British politics and the problem of South Sudan 1820-1956, Master's thesis, College of Sharia and Islamic Studies, Umm Al-Qura University, 1991.
- (3) Abdul Latif Karim Al-Zubaidi, The Problem of South Sudan, Master's thesis, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 1985.
- (4) Ali Atallah Muhammad al-Duri, The Mahdist Movement and its Intellectual and Political Development in Sudan 1881-1885, Master's Thesis, College of Education, Tikrit University, 2006.

- (5) Lamia Malik Abdul Karim Al-Shammari, The Impact of British Policy on the Problem of South Sudan 1881-1936, Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2016. (6) Muhammad Al-Amin Ben Odeh, The Federal System and the Management of Ethnic Diversity, a Case Study of Sudan, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Kasdi-Merbah Ouargla, 2011. (7) Maysoon Fayyad Dharb Al-Abadi, Ali Maher and his role in Egyptian politics, Master's thesis, University of Baghdad, College of Education - Ibn Rushd, 2005.

Fifth: English References.

- (1) Francis Mading Deng, The Dinka Of The Sudan, by Rinehart and Winston, New York, 1972.
(2) The New Encyclopedia Britannica, Vol. 15, U.S.A, 1974.